اســـم الإشـــــارة عاملا

Demonstratives as Factors in Arabic Grammar

إعداد الباحثة

عبير بنت محفوظ الطلحي

جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية

المملكة العربية السعودية، الرياض

Email: Abeer-Altalhi@yahoo.com

ملخص البحث:

اســم الإشـــــارة عاملا

عبير بنت محفوظ الطلحي

يقوم النحو العربي على نظرية العمل التي تفسر العلامات الإعرابية المتغيرة على أواخر الكلم، ومن الظواهر اللغوية التي أثارت بحثًا وخلافًا لدى النحويين نصبُ الاسم بعد اسم الإشارة، دون أن يكون في الجملة أحد العوامل التي يُعرف عنها أنها تعمل النصب، وقد وقع ذلك في نصوص فصيحة؛ بل في أعلى النصوص فصاحةً القرآن الكريم، البصريون اعتبروا ذلك الاسم المنصوب حالا، والكوفيون قالوا إنّ نصبه على التقريب، و (التقريب) مصطلح خاص بمدرسة الكوفة. يرصد هذا البحث الخلاف بين البصريين والكوفيين في تفسير هذه الظاهرة اللغوية، وما تبع ذلك من خلاف بين المعربين والمفسرين في إعراب جمل في القرآن الكريم تندرج تحت هذا النمط التركيبي.

الكلمات المفتاحية: الاسـم – الإشـارة – العامل– العلامات – الإعرابية – المتغيرة
Email: Abeer-Altalhi@yahoo.com

Abstract

Demonstratives as Factors in Arabic Grammar

Abeer Mahfooz Altalhi

Arabic traditional grammar depends on (ala'mal) theory. This theory explains the systemic change at the ends of the words in Arabic Language. And one of frequent lingual phenomenon that trigger the debate between the scholars in Arabic language, phrases that begin with a demonstrative and contain after that a noun with a sign of (nasb) while there are not any factor (a'amel) of (nasb) in the sentence. These phrases occur in highly reliable texts in Arabic grammar. Nevertheless, they appear in the highest texts in the rank of articulation and lingual rightness (Quran). Albasra's scholars treat that noun with nasb sign as an adverb (hal). And Alkoufa's scholars refer the nasb of this noun to (altaqreeb). And (altaqreeb) is a term related to Alkoufa school specifically. This paper studies the dispute between Basris and Koufis in discussing and explaining this phrase. Then it studies the different (ia'rabs) that scholars present for phrases in Quran involved under this phenomenon.

Key words: name - sign - operator - signs - syntactic - variable

Email: Abeer-Altalhi@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مع أنّ اسم الإشارة من المبنيات إلاّ أنه ليس محدود التأثير والتأثّر في نظرية العمل؛ بل ربّما أثار تأثّره وتأثره نقاشًا علميًّا طويلاً بين النحويين، فمن التراكيب التي أثارت خلافًا بين نحويّي البصرة ونحويّي الكوفة تراكيب فصيحة يتصدّرها اسم إشارة، وجاء فيها بعدُ اسم منصوب دون أن يكون في الجملة فعل أو وصف مشبّه بالفعل أو حرف ناسخ، فوقف النحويون متسائلين عن ناصب هذا الاسم ما هو؟ أتراه اسم الإشارة؟ وهل يمكن أن يكون اسم الإشارة عاملا؟ وإن لم يكن اسم الإشارة الناصب للاسم، فما الذي نصبه؟

عمل اسم الإشارة:

في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيلَتَى ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود:٧٢) وقوله: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ (الأعراف:٧٣، هود:٦٤)، وما أشبهها من شواهد جاء بعد اسم الإشارة اسم منصوب، دون أن يُسبَق بعامل من العوامل الّتي يُعرَف أنّها تعمل النصب في النحو العربي، فوقف النحويون موقفين من تحديد عامل هذا الاسم المنصوب؛ بل وقفوا أيضًا موقفين في تحديد هذا الاسم المنصوب من أيّ المنصوبات هو؟

أمّا الكوفيّون فقالوا إنّ عامل النصب هو (التقريب)، وإنّ الاسم المنصوب هو خبر (التقريب)، ومصطلح التقريب من المصطلحات الخاصة بالمدرسة الكوفية، يقول الفراء في بيانه: ((وأمّا معنى التقريب فهذا أوّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بُدًّا من أن يرفعوا (هذا) بـ(الأسد) وخبره منتظر، فلمّا شُغِل (الأسد) بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته، ومثله: ﴿وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيم﴾ (البقرة: ٢١٨)، فإذا دخلت عليه (كان) ارتفع بها، والخبر منتظر يتم به الكلام، فنصبته لخلوته)).[١]

ومن خلال نصّ الفرّاء حول (التقريب) يمكن استجلاء الحقائق الآتية حول هذا المصطلح:

١- عمل (كان) وأخواتها وعمل أسماء الإشارة كلاهما من باب التقريب.[٢]

٢- قبل حدوث التقريب يكون التركيب على الصورة البسيطة الآتية: (مبتدأ- خبر)، وقد عمل أحدهما في الآخر كما يرى الكوفيون في مسألة العامل في المبتدأ.[٣]

٣- بعد دخول (كان) أو إحدى أخواتها أو اسم الإشارة يتغير التركيب على النحو الآتي:

- بعد دخول اسم الإشارة على الجملة الاسمية شُغِل ما كان مبتدأً بـ(مرافعة) اسم الإشارة، ويُلاحظ هنا أن الفرّاء قد استخدم المصدر (مرافعة) ليدلّ على أنّ العمل متبادَلٌ هنا، فاسم الإشارة رافع للمبتدأ، والمبتدأ رافع لاسم الإشارة.

- بعد دخول اسم الإشارة على الجملة ومرافعته لمبتدئها، خلا ما كان خبرًا من العامل، فانتصب (لخلوته).

- هذا الاسم المنصوب هو الخبر المنتظر، وهو ما يتمّ الكلام به؛ أي أنه عمدة في أداء المعنى.

وأما البصريون فيرون أنّ هذا الاسم المنصوب حال، لكنّهم يقيّدون هذه الحال بوصفها بأنّها (حال لا يُستغنى عنها)، ليثيروا حول هذا التقييد سؤالاً كبيرا: كيف يمكن ألاّ يُستغنى عن الحال وهي فضلة؟

يجيب عن ذلك ابن مالك في شرح التسهيل فيقول: ((ولا يُنكَر كون الحال في الأصل جائزة الحذف، ثمّ يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة فإنّ ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَد﴾ (الإخلاص:٤)، فإنّ (له) فضلة، ولو قُدِّر حذفه

انتفت الفائدة ونظيره من الصفات، كقولك: ما في الدنيا رجل يبغضك، فـ(يبغضك) نعت للمبتدأ، ولو حُذِف انتفت الفائدة، ومثل ذلك كثير)). [٤]

وقد عرّف الحال قبل ذلك بقوله: ((هو ما دلّ على هيئة وصاحبها، متضمّنًا معنى ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة))، ثمّ قال معلّقًا على قوله في التعريف (ولاعمدة): ((ولا يُعترَض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضربي زيدًا قائما، فيُظَنُّ أنه قد صار بذلك عمدة، فإن العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمبتدأ والخبر، والفضلة في الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال، وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة)). [٥]

وقد اختلفوا في العامل في هذه الحال، فمن قائل بأنه معنى التنبيه المستفاد من حرف التنبيه (ها)، ومنهم من قال إنه معنى الإشارة المستفاد من لفظ الإشارة، ومنهم من قال إن العامل المعنيان معًا باعتبار حرف التنبيه واسم الإشارة لفظًا واحدًا، [٦] وأضرب السهيلي عن ذلك كله، وذهب إلى أن العامل فعل محذوف تقديره (انظر)، يقول: ((وعندي أنّ حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني لا

يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف،... و أصحّ من هذا كلّه عندي أنّ معنى الإشارة ليس هو العامل؛ إذ الاسم الّذي هو (هذا) ليس بمشتق من (أشار- يشير)، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار؛ لأنها أيضًا إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمر تقديره: انظر، وأُضمر لدلالة الحال عليه من التوجّه واللفظ)).[٧]

وإن كان متقدمو النحويين لا يثيرون نقاشًا حول الفرق بين عمل معنى التنبيه أو عمل معنى الإشارة في الحال، فإنّ بعض المتأخرين قد وجد أنّه من الممكن أن تُثار قضية مبنية على الفرق بينهما، ذلك أنّ الحال لا تتقدّم على عاملها إذا كان معنويًّا باتفاق النحويين، لكنّ من النحويين من أجاز أن تتقدّم على صاحبها، وهذا يعني أنه إذا كان العامل في هذه الحال هو معنى التنبيه المستفاد من حرف التنبيه، فإنه يجوز أن يُقال:

ها	قائمًا	ذا	زيد
حرف التنبيه (العامل في الحال)	الحال	مبتدأ	خبر (صاحب الحال)

بينما لو كان العامل هو معنى الإشارة المستفاد من اسم الإشارة فإنّ التركيب لا يجوز لتقدم الحال والحالة هذه على عاملها المعنوي، وهو ما أجمع النحويون على عدم جوازه:

ها	قائما	ذا	زيد	تركيب غير
حرف تنبيه	حال	اسم الإشارة (عامل في الحال)	خبر المبتدأ (صاحب الحال)	جائز لتقدم الحال على عاملها وهو معنوي

وقد ردّ السهيلي هذه القضية من أصلها فقال: ((فدع عنك ما شغبوا به في مسائل الحال في هذا الباب من قولهم: هذا قائمًا زيد، وقائمًا هذا زيد، فإنّه لا يصحّ من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو (ذا)؛ لأن العامل فيها معنى الإشارة دون التنبيه،[٨] فلا يصحّ تقدّمها والعامل معنوي)).[٩]

وعمل معنى التنبيه المستفاد من لفظ (ها) يمكن أن يثير قضيةً أخرى هي قضية اختلاف العامل في الحال عن العامل في صاحبه، وهو الأمر الذي أجازه بعض النحويين ومنعه بعضهم، بينما عمل معنى الإشارة لا يرد عليه مثل هذا الإشكال، فإذا كان معنى التنبيه هو العامل في الحال، كان العامل في صاحب الحال هو الابتداء:

ها	ذا	قائمًا	زيد
العامل في الحال	مبتدأ	حال	خبر (صاحب الحال، العامل فيه المبتدأ)

لكن إذا كان اسم الإشارة هو العامل في الحال، فإنّ العامل في الحال وصاحبه واحد:

ها	ذا	قائما	زيد
لا عمل لها	مبتدأ عامل في الحال وعامل في الخبر	حال	خبر وهو صاحب الحال

والإشكال الأهم هو إشكال ينبغي أن تجيب عنه النصوص وهو: إذا كان العامل في الحال هو معنى التنبيه المستفاد من (ها) التنبيه فهذا يعني أنه لن تكون الحال منصوبةً إلا بعد أسماء الإشارة المقترنة بـ(ها) التنبيه، ولن تُشاهَد حال منصوبة بعد أسماء الإشارة المجرّدة من هذا الحرف، وهذا ما جاءت النصوص بخلافه، كما في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُم خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل:٢).

وقد اشترط البصريون للعمل في هذه الحال التي لا يُستغنى عنها شرط، وهو أن يكون خبر اسم الإشارة معروفًا للمخاطب، فقد سمّى سيبويه الباب الذي طرح فيه المسألة في كتابه ((هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)).[١٠]

ويقول الزجاج في بيان هذا الشرط: ((إذا قلت: هذا زيد قائما، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيدًا أنه زيد لم يجز أن تقول: هذا زيد قائما؛ لأنه يكون زيدًا ما دام قائما، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول ذاك للّذي يعرف زيدا: هذا زيد قائما، فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى: انتبه لزيد في حال قيامه، وأشير لك إلى زيد حال قيامه؛ لأن (هذا) إشارة إلى ما حضر)).[١١]

ويقول ابن الأنباري: ((وهذه الحال لا تجوز إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحبها، وذلك أنه إذا كان المخاطب يعرف صاحبها لم يفضِ إلى محال، وكانت فائدة الإخبار في الحال، وقد أفادت المخاطب وقوع الحال منه، فكان فيه فائدة، وقد أفدت المخاطب، وإذا لم يعرف المخاطب صاحبها كانت فائدة الإخبار في معرفة صاحب الحال، وذلك يؤدي إلى محال؛ لأنك إذا قلت: هذا زيد قائما، فقد أخبرت أن المشار إليه زيد في حال قيامه، وإذا لم يكن قائمًا لم يكن زيدًا، وذلك محال)).[١٢]

وأرى في هذا الشرط التقاءً بين رأي الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، فالبصريون يشترطون أن يكون الخبر معروفًا، وهذا يتعارض مع ما يُعرف من وظيفة الخبر الدلالية، وكأنّ ما يُعرب خبرًا هنا عند البصريّين هو المسند إليه في الواقع، بينما المسند الذي حصلت به الإفادة هو ما أسموه بالحال التي لا يُستغنى عنها، واقتصر دور

اسم الإشارة في هذا التركيب على التنبيه أو الإشارة التي لا يراد منها أن تكون جزءًا من عملية الإسناد؛ بل إن دورها يقتصر على لفت نظر المخاطب.

ويرى الكوفيون أنّ التركيب في أصله مكوّن من مبتدأ وخبر، وقد دخل اسم الإشارة عليهما، فما هو خبر للمبتدأ عند البصريين مبتدأ في أصله عند الكوفيين، وما هو حال لا يُستغنى عنها عند البصريين هو خبر في أصله عند الكوفيين، فهناك اتفاق إذًا بين البصريين والكوفيين في النظرة الدلالية للتركيب وتوزيع أدوار الإسناد فيه؛ لكنّ هناك اختلافًا في المصطلح.

كما أنّ هناك اختلافًا في منهج النظر عند الفريقين؛ إذ يبدو الكوفيون تحويليّين وهم يعيدون التركيب إلى صورة سابقة، بينما كانت نظرة البصريين في إطار نظرية العمل، إذ كان شاغلهم في هذه القضية هو: ما عامل النصب؟ وما هي شروط عمله؟

ومن المواضع التي أثارت جدلاً بين المفسرين والنحويين قراءةٌ لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: ٧٨)، إذ قرأها الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي بنصب (أطهر) بدلاً من رفعها.[١٣]

والذي يبدَهُ إلى الذهن في تخريج هذه القراءة أن تكون (أطهر) حالاً قد عمل فيها اسم الإشارة (هؤلاء)؛ لكنّ النحويين قد رفضوا هذا التخريج بسبب وجود ضمير الفصل بين الحال وصاحبها؛ إذ المعهود في ضمير الفصل أن يفصل بين العمد،[١٤] وقد ذهب بعضهم أبعد من ذلك فخطّأ القراءة؛ إذ يُروى عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال تعليقًا عليها: ((احتبى ابن مروان في لحنه))،[١٥] ونسب ابن جني هذا القول إلى سيبويه،[١٦] ولم يلحّن سيبويه هذه القراءة، إنما روى تخطئتها في كتابه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء إذ يقول: ((وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه اللحن، يقول: لحَن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم﴾، فنصب)).[١٧]

وهذه القراءة تعضد الرأي الكوفيّ القائل بأنّ التركيب في صورته الأولى (العميقة) مكوّن من مبتدأ وخبر، ثم دخلت عليه (هؤلاء)، وعلى هذا فإن (بناتي) و (أطهر) عمدتا الجملة في الأصل، وضمير الفصل إنما فصل بين العمدتين كما هو مطرد فيه؛ ولكنّ النحو البصي لا يرى (أطهر) عمدة؛ بل يراها حالاً فُصلت عن

صاحبها بضمير فصل، وهذا لحن، ولذا خرّج بعض النحويين والمفسرين هذه القراءة عدة تخريجات التفّوا بها على محظور فصل الضمير بين الحال وصاحبه:

التخريج الأول:

تخريج ابن جني، ونُسِب إلى المبرد،[١٨] وهو أن يكون قوله (بناتي هنّ) جملةً اسميةً وقعت خبرًا لاسم الإشارة.

<table>
<tr><td>هؤلاء</td><td>بناتي</td><td>هنّ</td><td>أطهر</td></tr>
<tr><td rowspan="2">مبتدأ</td><td>خبر مقدّم لـ(هنّ)</td><td>مبتدأ مؤخر</td><td rowspan="2">حال</td></tr>
<tr><td colspan="2">خبر المبتدأ (هؤلاء)</td></tr>
</table>

وقد ردّ ابن عطية هذا التخريج بقوله: ((وهو خطأ في معنى الآية، وإنما قوّم اللفظ فقط، والمعنى إنّما هو في قوله (أطهر)، وذلك قصد أن يخبر به، فهي حال لا يُستغنى عنها)).[١٩]

التخريج الثاني:

أن تكون (بناتي) عطف بيان أو بدلاً من اسم الإشارة، وتكون جملة (هنّ أطهر لكم) في محل رفع خبر المبتدأ، أمّا العامل في الحال على هذا الوجه، فشبه الجملة (لكم) بما فيها من معنى الاستقرار أو الضمير:[٢٠]

هؤلاء	بناتي	هن	أطهر	لكم
مبتدأ	عطف بيان أو بدل	مبتدأ	حال	خبر
	خـــــبر هــؤلاء			

وقد رُدَّ هذا التخريج بأنه لا يجوز أن يُقال في هذا الموضع إنّ العامل هو ما في معنى شبه الجملة من الاستقرار؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم الحال على عامله المعنوي،[٢١]أمّا عمل الضمير في الحال فهو مشروط بأن تكون الحال مؤكّدةً لمضمون الجملة، كما في المثال: أنا زيد معروفا، وكما في الشاهد:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

التخريج الثالث:

أن تكون جملة (بناتي هنّ) اعتراضية، ويكون اسم الإشارة في محل نصب بفعل محذوف تقديره (خذوا):

هؤلاء	بناتي	هنّ	أطهر
مفعول به لفعل محذوف	خبر مقدم	مبتدأ مؤخر	حال (العامل في الحال الفعل المحذوف)
	جملة اعتراضية		

يقول الألوسي: ((وادّعى في الكشف أن الأوجه أن يقدروا: خذوا هؤلاء أطهرَ لكم، وقوله: (بناتي هن) جملة اعتراضية تعليلاً للأمر، وكونهنّ أولى قدمت للاهتمام، كأنه قيل: خذوا هؤلاء العفائف أطهر لكم، إن بناتي هن، وأنتم تعلمون طهارتي وطهارة بناتي))،[٢٢] وفي هذا الوجه قول بحذف وتقدير واعتراض، وليس في دلالة التركيب ما يدل بوضوح على هذا الحذف والتقدير.

وأمّا رأي ابن عطية في تخريج هذه القراءة: ((والوجه أن يُقال: (هؤلاء بناتي) ابتداء وخبر، و (هنّ) فصل، و(أطهر) حال، وإن كان شرط الفصل أن يكون بين معرفتين ليفصل الكلام من النعت إلى الخبر، فمن حيث كان الخبر هنا في (أطهر) ساغ القول بالفصل، ولما لم يستسغ ذلك أبو عمرو ولا سيبويه لحّنا ابن مروان، وما كان ليذهب عليهما ما ذكر أبو الفتح))،[٢٣] وكأنّ ابن عطية قد نظر إلى التركيب نظرة الكوفيّين التحويلية إليه، فهو يقول: (**فمن حيث كان الخبر هنا في (أطهرَ) ساغ القول بالفصل**)؛ أي أنه إذا أُعيد التركيب إلى صورة سابقة لدخول اسم الإشارة عليه فسيكون:

بناتي	هن	أطهر
مبتدأ	ضمير فصل	خبر

وسيكون (هن) ضمير فصل فصَل بين المبتدأ والخبر، وهو الموضع الصحيح له دون الحاجة إلى تأويل أو تخريج، ثم إنّ دخول اسم الإشارة على التركيب لم يغيّر شيئًا من حقيقة كون (بناتي) و (أطهر) عمدتاه، فضمير الفصل في الصورتين قد فصل بين عمدتين، وهو لديّ الوجه الأرجح، كما أنّه دليل على رأي الفراء في مسألة التقريب،

فدخول ضمير الفصل بين الخبر والحال (أو المنصوب على التقريب) دليل على أنّ الخبر والحال هما في الأصل المبتدأ والخبر؛ أي هما عمدتا الجملة في الأصل، ولا غرو أن يفصل ضمير الفصل بين عمدتين.

وبين المفسرين جدل حول المقصود بقول لوط عليه السلام (بناتي)، هل يريد بناته من صلبه، أم زوجات القوم من نساء أمته؟[٢٤] وتخريج القراءة على الوجه الذي ذكره ابن عطية يرجّح أن المراد زوجاته؛ وذلك أنه لا بد على هذا الوجه أن يكون الخبر (بناتي) معلومًا للمخاطب ولم يحصل به إخبار جديد –كما اشترط البصريون لصحة نصب الحال هنا–؛ أي أنّ الخبر هنا هو المبتدأ في الأصل كما يرى الكوفيون، وزوجات القوم معلومات لهنّ؛ لكنّه لو أراد بنات صلبه وعرضهنّ عليهم لكان في ذلك إخبارًا لهم بما لم يسبق لهم علمه، ولأفضى التركيب إلى محال بحسب عبارة ابن الأنباري؛ لأن المعنى آنذاك هؤلاء بناتي في حال كونهنّ أطهر لكم، أمّا في غير تلك الحال فلسن بناتي، وهو معنى محال.

ومن المواضع التي انتصبت فيها الحال لعمل اسم الإشارة فيها في القرآن الكريم:

١- قول الله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ (الأعراف: ٧٣).

٢- وقوله: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هو: ٧٢).

٣- وقوله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل:٥٢).

أما في الحديث الشريف فلم أجد في قول رسول الله ﷺ حالاً مفردةً معمولةً لاسم الإشارة، ولم أجد في الصحيحين إلا موضعًا واحدًا شاهدًا على الحال المفردة في هذه المسألة، ولم يكن قائله رسول الله ﷺ فقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها في هجرة الرسول ﷺ مع أبي بكر رضي الله عنه: «**فَبَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ قَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللهِ مُتَقَنِّعًا... الحديث**».[٢٥]

ومن تراكيب التقريب التي تكرّرت في القرآن الكريم تركيب جاء على النمط الآتي:

ضمير	اسم إشارة	جملة

وقد تكرّر في ٤ مواضع من القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥).

٢- وقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْم﴾ (آل عمران:٦٦).

٣- وقوله: ﴿هَا أَنْتُم هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يوَمَ القِيَامةِ﴾ (النساء: ١٠٩)

٤- وقوله: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَل﴾ (محمد: ٣٨).

وقد اختلف المعربون والمفسّرون في إعراب هذا النمط من التراكيب، وذكروا له الأوجه الآتية:

الوجه الأول:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
في محل رفع مبتدأ	في محل رفع خبر	في محل نصب حال

والعامل في الحال على هذا الوجه اسم الإشارة، والدليل على أنّ الجملة في محل نصب حال نصب المفرد إذا وقع موقعها، كما في قولهم: ها أنا ذا قائما. [٢٦]

ويطرأ على هذا الوجه سؤال: ما الفائدة من الإخبار عن المبتدأ باسم الإشارة، وهما كلاهما يحيلان إلى الشيء نفسه؟

أجاب عن ذلك الزمخشري، فقال: ((والمعنى: ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون؛ يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرّين تنزيلاً لتغيّر الصفة منزلة تغيّر الذات، كما تقول: رجعت بغير الوجه الذي خرجت به)). [٢٧]

وقد اعترض أبو حيّان على ما ذهب إليه الزمخشري، يقول: ((والظاهر أن المشار إليه بقوله: ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾ هم المخاطبون أوّلاً فليسوا قومًا آخرين؛ ألا ترى أنّ

هذا التقدير الّذي قدّره الزمخشري من تنزيل تغيّر الصفة منزلة تغيّر الذات الذي لا يتأتّى في نحو: ها أنا ذا قائما؛ بل المخاطب هو المشار إليه من غير تغيّر)).[٢٨]

فأبو حيّان يرى أنّ اسم الإشارة والضمير يحيلان إلى الشيء ذاته، فيظلّ السؤال: ما الفائدة من الإخبار باسم الإشارة عن الضمير إذا كانا يحملان الدلالة نفسها؟ يقول أبو حيان مجيبًا عن هذا السؤال: ((إنّما أخبر عن الضمير باسم الإشارة باللفظ، وكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال))،[٢٩] ويقول ابن الأنباري: (((أنتم) مبتدأ) و (هؤلاء) خبره، و(تقتلون) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من (ألاء)، ولا يُستغنى عنها)).[٣٠]

فأبو حيان يرى أن الخبر على الحقيقة في هذا النمط من التركيب هو الحال، وابن الأنباري يذكر أنّ هذه الحال لا يُستغنى عنها، فهذا إذًا تركيب تقريب إلاّ أنّ فيه اختلافًا عن الصورة التي ذكرها الكوفيون لتركيب التقريب.

ففي الصورة النمطية لتركيب التقريب يدخل اسم الإشارة على الجملة الاسمية، فيُشغل ما كان مبتدأً باسم الإشارة، ويخلو ما كان خبرًا من العامل، فيُنصب على التقريب؛ لكنّ اسم الإشارة في هذا النمط من التركيب لم يدخل على الجملة؛ بل توسّط بين الضمير (المبتدأ) والجملة التي هي الخبر من حيث المعنى.

ولعلّ هذا الاختلاف بين الصورتين ما دعا إلى القول **بالوجه الثاني**:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
خبر مقدم	مبتدأ مؤخر	حال

وقد روى ابن عطيّة القول بهذا الوجه عن شيخه ابن باذش، يقول: ((وقال الأستاذ الأجلّ أبو الحسن بن أحمد شيخنا: (هؤلاء) رفع بالابتداء، و(أنتم) خبر مقدم، و(تقتلون) حال بها تمّ المعنى، وهي كانت المقصود فهي غير مستغنى عنها، وإنّما جاءت بعد أن تمّ الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول: هذا زيد منطلقا، وأنت قصدت الإخبار بانطلاقه، لا الإخبار بأنّ هذا هو زيد)).[٣١]

ويقول أبو حيان تعليقًا على ما نقله ابن عطية: ((ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ، و(هؤلاء) الخبر إلى عكس هذا))،[٣٢] ويقول تلميذه السمين الحلبي: ((هذا فاسد؛ لأن المبتدأ والخبر متى استويا تعريفًا وتنكيرًا لم يجز تقديم الخبر، وإن ورد منه ما يوهم فمتأوّل)).[٣٣]

والذي يظهر لي أنّ ما حمل ابن باذش على العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ و (هؤلاء) الخبر إلى عكس هذا هو أنه أراد أن يجعل التركيب في صورة التقريب النمطية: اسم إشارة يدخل على مبتدأ وخبر، لا سيما وأنّ من قال بالوجه الأول ذهب إلى أنّ

الخبر في الحال، وأنّ الحال لا يُستغنى عنها، وهذا هو المعهود في التراكيب التي يعمل فيها اسم الإشارة؛ لكنّ تأخر اسم الإشارة عن موقع الابتداء في الجملة غيّر صورة التركيب عن الصورة المعهودة عند عمل اسم الإشارة، فأعادها ابن باذش إلى ما عُهِد بهذا الوجه الذي ذكره.

الوجه الثالث:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
في محل رفع مبتدأ	اسم موصول في محل رفع خبر	صلة الموصول

يقول أبو حيان: ((وذهب بعضهم إلى أنّ (هؤلاء) موصول بمعنى (الذين)، وهو خبر عن (أنتم)، ويكون (تقتلون) صلةً لـ(هؤلاء)، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون، وهي مسألة خلافية مذكورة في علم النحو)).[٣٤]

فالبصريون يضيّقون القول بموصولية اسم الإشارة، ويقصرونه على المركّبين (ماذا) و (من ذا)، والكوفيون يوسّعون القول بموصولية اسم الإشارة ليشمل كل موضع يمكن فيه تأويل اسم الإشارة بالاسم الموصول، فتكون فيه بعد اسم الإشارة جملة تصلح لأن تكون صلة، والمواضع الأربعة التي جاء عليها هذا النمط من التركيب في القرآن الكريم من شواهد الكوفيين على ما ذهبوا إليه.[٣٥]

ومما يدعم هذا الوجه:

١- أنّ المعنى لا يستغني عن الجملة الواقعة بعد اسم الإشارة، كما أنّه لا يمكن الاستغناء عن جملة الصلة لإتمام المعنى.

٢- أنه يمكن تأويل اسم الإشارة في هذه التراكيب بالاسم الموصول دون أن يغيّر ذلك في المعنى.

٣- فسّر البصريون عدم الاستغناء عن الجملة الواقعة بعد اسم الإشارة بأنها حال لا يُستغنى عنها؛ لكنّ التركيب بصورته هذه التي تقدّم فيها الضمير وتأخّر فيها اسم الإشارة ليس من صور التركيب التي يكون فيها اسم الإشارة عاملاً في حال لا يُستغنى عنها كما تقدّم البيان.

الوجه الرابع:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
مبتدأ	منادى	خبر المبتدأ

وقد اعتُرض على هذا الوجه بأنه لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، يقول النحاس: ((قال القتبي: التقدير: يا هؤلاء، قال أبو جعفر: هذا خطأ على قول سيبويه، لا يجوز عنده: هذا أقبل))،[٣٦] ويقول أبو حيان: ((ولا يجوز حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر حذفه وهو قليل)).[٣٧]

فسيبويه يرى منع حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، يقول: ((ولا يحسن أن تقول: (هذا) ولا (رجل) وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل، ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنّ الحرف الذي يُنبَّه به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من (أي) حين حذفته)).[٣٨]

ويقول ابن يعيش: ((قال المازني في نحو (هذا أقبل): إنّ (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فلمّا ناديته ذهبت منه تلك الإشارة، فعوّض منها التنبيه بحرف

النداء، وقد أجاز قوم من الكوفيين: (هذا أقبل) على إرادة النداء، وتعلّلوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥)، قالوا: والمراد: يا هؤلاء، وقد عمل به المتنبي في قوله:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسا

وكان يميل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين)).[٣٩]

فهذا التركيب من الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون على جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، ولا حجّة فيه لأنّ لهذا التركيب أوجهًا أخرى من الإعراب كما ذكر ذلك ابن يعيش.[٤٠]

الوجه الخامس:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
مبتدأ	منصوب على الاختصاص	خبر المبتدأ

وهو رأي ابن كيسان والنحاس، يقول أبو حيان: ((وذهب ابن كيسان وغيره إلى أنّ (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نُبِّهوا على الحال التي هم عليها مقيمون، فيكون إذ ذاك منصوب بـ(أعني)))،[٤١] ويقول النحاس: ((يجوز أن يكون التقدير –والله أعلم–: أعني هؤلاء، و(تقتلون) خبر (أنتم))).[٤٢]

واعتُرِض عليه بأنّ اسم الإشارة لا يُنصب على الاختصاص،[٤٣]يقول أبو حيان: ((وقد نصّ النحويون على أنّ التخصيص لا يكون بالنكرات، ولا بأسماء الإشارة، والمستقرأ من لسان العرب أنه يكون (أيًّا) نحو: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، أو معرّفًا بالألف واللام نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)، أو بالإضافة نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نُورّث)، وقد يكون علمًا كما أنشدوا:

بنا تميمًا يُكْشَفُ الضّبابُ)).[٤٤]

الوجه السادس:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
مبتدأ	تابع	خبر

يقول أبو حيان: ((وأجازوا أن يكون (هؤلاء) بدلاً أو عطف بيان، والخبر (حاججتم)))،[٤٥] ويقول الألوسي: ((وقيل: (هؤلاء) تأكيد لغوي (أنتم)، فهو إما بدل منه أو عطف بيان عليه، وجعلُه من التأكيد اللفظي بالمرادف توهّم)).[٤٦]

نقل أبو حيان والألوسي هذا الرأي دون أن ينسباه، ودون أن يعترضا عليه، أو يحكيا اعتراضًا عليه؛ إلا ما كان من وصف الألوسي لإعراب اسم الإشارة في هذا التركيب توكيدًا لفظيًا بالتوهم؛ لكنّه لم يعترض على إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

وهذا الوجه ينسجم مع كون اسم الإشارة والضمير يحيلان إلى الشيء نفسه، فتكون إحالة الضمير مسندًا إليها، وتكون إحالة اسم الإشارة بدلاً أو عطف بيان؛ إذ لم يحصل بها إخبار، بل حصل بها إعادة للإحالة بلفظ آخر.

الوجه السابع:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
مبتدأ	خبر	مفسرة أو استئنافية

يقول السمين الحلبي: ((السابع: أن يكون (أنتم هؤلاء) على ما تقدم من كونهما مبتدأً وخبرًا، والجملة من (تقتلون) مستأنفة مبيّنة للجملة قبلها؛ يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم أنكم تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقًا منكم من ديارهم))،[٤٧] ويقول الألوسي: ((و(تقتلون) إما حال والعامل فيه معنى الإشارة، أو بيان كأنه لما قيل: (ثم أنتم هؤلاء) قالوا: كيف نحن؟ فجيء بـ(تقتلون) تفسيرًا له، ويُحتمل أن تجعل مفسرةً لها من غير تقدير السؤال))؛[٤٨] لكنّ التركيب على هذا الوجه مكوّن من جملتين منفصلتين. وهذا خلاف الظاهر من دلالته، فالجملة في نهاية التركيب وثيقة الصلة دلاليًّا بلفظيه الآخرَين (الضمير واسم الإشارة)، ولا يمكن اعتبارها مستقلةً دلاليًّا عنهما.

الوجه الثامن:

الضمير	اسم الإشارة	الجملة
مبتدأ	مضاف إلى محذوف تقديره (مثل)، والمحذوف في محل رفع الخبر	في محل نصب حال، والعامل في الحال معنى التشبيه

يقول السمين الحلبي: ((الثاني: أنّ (أنتم) أيضًا مبتدأ و(هؤلاء) خبره، ولكن بتأويل حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، و(تقتلون) حال أيضًا العامل فيها معنى التشبيه، إلا أنه يلزم منه الإشارة إلى غائبين؛ لأن المراد به أسلافهم على هذا، وقد يُقال: إنه نزّل الغائب منزلة الحاضر))،[٤٩] وفي هذا الوجه حذف وتقدير وافتراض تشبيه لا دلالة واضحة في السياق عليه.

وترجيح أحد هذه الأوجه على غيرها يحتاج إلى النظر في معنى هذا التركيب ووظائفه الدلالية، وقد أسهب الطاهر عاشور في إيضاحها فقال: ((وهذا استعمال عربي يختصّ غالبًا بمقام التعجب من حال المخاطب، وذلك لأن أصل الإخبار أن يكون بين المخبر والمخبر عنه، تخالف في المفهوم واتحاد في الصدق والخارج، وهو المعروف عند المناطقة بحمل الاشتقاق، نحو: أنت صادق، ولذلك لزم اختلاف المسند

والمسند إليه بالجمود والاشتقاق غالبًا، أو اتحاد الاشتقاق، ولا تجدهما جامدين إلا بتأويل.

ثم إنّ العرب قد تقصد من الإخبار معنى مصادفة المتكلم الشيءَ عينّ شيء يبحث عنه في نفسه، نحو: "أنت أبو جهل"، قاله له ابن مسعود يوم بدر إذ وجده مثخنًا بالجراح صريعًا ومصادفة المخاطب ذلك في اعتقاد المتكلم نحو: ﴿قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي﴾ (يوسف: ٩٠)، فإذا أرادوا ذلك توسعوا في طريقة الإخبار، فمن أجل ذلك صحّ أن يُقال: (أنا ذلكا) إذا كانت الإشارة إلى متقرر في ذهن السامع وهو لا يعلم أنه عين المسند إليه كقول خفاف بن ندبة:

تَأَمَّلْ خِفَافًا إِنَّنِي أَنَا ذَلِكَا

وقول طريف العنبري:

فَتَوَسَّمُونِي إِنَّنِي أَنَّا ذَلِكُمْ

وأوسع منه عندهم نحو قول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

ثم إذا أرادوا العناية بتحقيق هذا الاتحاد جاؤوا بـ(ها) التنبيه، فقالوا: ها أنا ذا، يقوله المتكلم لمن قد يشكّ أنه هو، نحو قول الشاعر:

إِنَّ الفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أَنَا ذَا

فإذا كان السبب الذي صحح الأخبار معلومًا اقتصر المتكلم على ذلك، وإلا أتبع مثل ذلك التركيب بجملة تدل على الحال التي اقتضت ذلك الإخبار)). [٥٠]

فتطابق الإحالة بين الضمير واسم الإشارة مقصود في هذا التركيب؛ لأنّ معناه التعجب من انتقال بين حالين مختلفين للشخص ذاته أو للأشخاص أنفسهم، ففي قول يوسف عليه السلام المحكي في القرآن: ﴿أَنَا يُوسُفُ﴾ (يوسف: ٩٠)، هو يوسف ولكنه في حال غير الحال التي عرفها إخوته عنه، أو ظن إخوته أن يجدوه -لو وجدوه- عليها.

هذا التطابق في الإحالة بين المبتدأ والخبر مقصود في هذا النوع من التراكيب، والجملة بعد المبتدأ والخبر مبينة للحال الجديدة المتعجب من مصير المحال إليه بالمبتدأ والخبر إليها، وهذه الجملة ضرورية إذا كانت وحدها المخبرة بذلك الاختلاف المتعجّب منه بين حال سابقة وحال حادثة أو بين حال مفترضة وحال واقعة، وهذه الجملة في

هذا النوع من التراكيب هي مناط التعجب أو الإنكار الذي بني التركيب للدلالة عليه، كما كانت الحال المفردة مثلاً هي مناط العجب في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، فهي حال لا يُستغنى عنها.

وإني بعد هذا أرى الدلالة تؤيد وجهين من أوجه الإعراب السابقة:

الأول: رأي الكوفيين أن (هؤلاء) في هذه التراكيب بمعنى (الذين)؛ إذ في هذا الوجه تتطابق إحالة المبتدأ إحالة الخبر كما هو مراد في دلالة هذا التركيب، والجملة بعد (هؤلاء) ذات دور أساسي ولا يمكن أن يُستغنى عنها؛ إذ هي جملة الصلة التي تكمل دلالة الاسم الموصول؛ بل لا دلالةَ له دونها، وهذا منسجم مع كون الجملة في هذا التركيب لا يُستغنى عنها؛ ولكن هذا الوجه يسلب التركيب ما في اسم الإشارة من تنبيه أو إشارة حسية أو افتراضية تنسجم مع دلالة التعجب التي يحملها هذا التركيب.

الثاني: تخريج ابن باذش القائل بكون الضمير خبرًا مقدّمًا واسم الإشارة مبتدأً مؤخرا، فالضمير واسم الإشارة محيلان إلى الشيء ذاته، والجملة بعدهما حال لا يستغنى عنها أو في محل نصب على التقريب حسب مصطلح الكوفيين، و(هؤلاء) محتفظة بإشاريتها بما

فيها من دلالة تناسب سياق التعجب أو الإنكار. أمّا القول بالتقديم والتأخير والتبادل بين موقعي الضمير واسم الإشارة في أدوار الإسناد في الجملة فذلك ليكون التركيب في صورته النمطية التي يبدأ فيها التركيب باسم الإشارة يجيء بعد استيفاء خبره حال منصوبة، أو منصوب على التقريب كما يرى الكوفيون، والاطراد والتنميط سنة لغوية لا يمكن تجاهلها، وعليها بنيت أنحاء اللغات.

الخاتمة:

١- هناك نمط من التركيب ورد في نصوص فصيحة يتكوّن من: اسم الإشارة مبتدأً، وخبر، واسم منصوب يلي المبتدأ والخبر، وقد اختلف النحويون في ناصب ذلك الاسم.

٢- يرى البصريون أنّ الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة حال؛ لكنهم يقيدونها بأنها حال لا يُستغنى عنها.

٣- اختلف البصريون في ناصب هذه الحال التي لا يُستغنى عنها، فمنهم من يرى أنه معنى التنبيه المستفاد من (ها) التنبيه، وقد عارضت الدراسة ذلك بورود اسم الإشارة غير مبدوء بـ(ها) التنبيه، وبعده اسم منصوب، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُم خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل:٢).

٤- من البصريين من ذهب إلى أن الناصب هو معنى الإشارة في اسم الإشارة.

٥- الكوفيون يرون أنّ الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة منصوب على التقريب.

٦- (التقريب) مصطلح كوفي وضّحه الفراء، وجعل عمل (كان) وأخواته من بابه، وملخّصه أنّ هنا أنّ اسم الإشارة قد دخل على جملة مكوَّنة في الأصل

من مبتدأ وخبر، وبعد دخول اسم الإشارة تحوّل ما كان مبتدأً إلى خبر لاسم الإشارة، ونُصِب ما كان خبرًا على التقريب.

٧- ترجّح الدراسة الرأي الكوفي؛ لأنه يفسّر عدم الاستغناء عن الحال مع أنها فضلة، ولا يفسّر الرأي البصري ذلك تفسيرًا كافيا.

٨- طرحت الدراسة آراء المعربين والمفسّرين في قراءة قوله تعالى حكايةً عن لوط عليه السلام: ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم﴾ (هود، ٧٨) بنصب (أطهر)، ورأت الدراسة أن هذه القراءة -بعد بحثها من زاوية التقريب- مرجحة لأن المراد ببنات لوط عليه السلام في الآية نساء أمته، لا بناته من صلبه.

٩- بحث الدراسة نمطًا تكرر في القرآن الكريم في عدة مواضع و هو (أنتم، هؤلاء، جملة فعلية)، وبحثت دلالة التركيب وإعراباته.

الهوامش:

١ أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، (عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ١/١٢-١٣.

٢ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ٣/١٥٨٥.

٣ أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م)، ٢/٧١٧.

٤ ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ٢/٣٥٤.

٥ المرجع السابق، ٢/٣٢١-٣٢٢.

٦ محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م)، ٤/٣٠٧-٣٠٨، و الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م)، ٢/١٣-٢٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣/١٥٨٥، ومحمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت)، ٢/٢٦٨.

٧ عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ص١٧٩.

٨ يظهر هنا شيء من التناقض في رأي السهيلي في المسألة، فقد صرّح بأنّ العامل في الاسم المنصوب فعل محذوف تقديره (انظر)، وفي الصفحة نفسها التي اقتُبس منها النقل السابق ذكر أنّ العامل معنوي وهو معنى الإشارة.

٩ السهيلي، نتائج الفكر، ص١٧٩.

١٠ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ٢/٧٧.

١١ الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ٣/٦٣-٦٤.

١٢ أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ٢/٢٢-٢٣.

١٣ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ٥/٢٤٧.

١٤ المرجع السابق.

١٥ المرجع السابق.

١٦ أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرَين (وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، ١/٣٢٥.

١٧ سيبويه، الكتاب، ٢/٣٩٦.

١٨ أبو حيان، البحر المحيط، ٥/٢٤٧.

١٩ عبد الحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرين، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، الدوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ٣٦١/٧.

٢٠ أبو حيان، البحر المحيط، ٢٤٧/٥.

٢١ شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت)، ١٠٧/١٢.

٢٢ المرجع السابق.

٢٣ ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤/ ٦٢٠.

٢٤ ابن عطية، المحرر الوجيز، ٦١٩/٤، وأبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ١٣٧/٤، ومحمد الطاهر عاشور، التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، ١٩٨٤)، ١٢/ ١٢٧.

٢٥ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ٣٩٠٥.

٢٦ أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٢٧ جار الله الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبدا لموجود وعلي محمد معوّض، (مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ٢٩١/١.

٢٨ أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٢٩ المرجع السابق.

٣٠ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٠٣/١.

٣١ ابن عطية، المحرر الوجيز

٣٢ أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٣٣ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م)، ٤٧٦/١.

٣٤ أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٩/١.

٣٥ عبير الطلحي، اسم الإشارة في العربية دراسة تطبيقية في التركيب والنص، رسالة ماجستير غير مطبوعة (جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠١٣)، ص٦٠ وما بعدها.

٣٦ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، (عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ٢٤٣/١.

٣٧ أبو حيان، البحر المحيط، ٥١١/٢.

٣٨ سيبويه، الكتاب، ٢٣٠/٢.

٣٩ يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت)، ١٦/٢.

٤٠ المرجع السابق.

٤١ أبو حيان، البحر المحيط، ٤٥٨/١.

٤٢ النحاس، إعراب القرآن، ٢٤٣/١.

٤٣ على سبيل المثال: عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، (دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠)، ٢٩٨/٣، وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)، ٣١/٣، وعباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، (دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت)، ١٢٣/٤.

٤٤ أبو حيان، البحر المحيط، ١/٤٥٨-٤٥٩.

٤٥ المرجع السابق، ٢/٥١٠.

٤٦ الألوسي، روح المعاني، ١/٣١٢.

٤٧ السمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٤٧٨.

٤٨ الألوسي، روح المعاني، ١/٣١١-٣١٢.

٤٩ السمين الحلبي، الدر المصون، ١/٤٧٦.

٥٠ الطاهر عاشور، ١/٥٨٦-٥٨٧.

المراجع:

١- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م).

٢- شهاب الدين محمود الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت).

٣- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد:

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م).
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٤- البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا (دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٥- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرَين (وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

٦- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

٧- حسن، عباس: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، (دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت).

٨- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ).
- البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

٩- الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٠- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبدا لموجود وعلي محمد معوّض، (مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١١- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م).

١٢- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله: نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٣- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

١٤- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم (مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

١٥- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت).

١٦- الطلحي، عبير محفوظ: اسم الإشارة في العربية دراسة تطبيقية في التركيب والنص (رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠١٣م).

١٧- ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، ١٩٨٤).

١٨- ابن عطية، عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرين، (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قطر، الدوحة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٩- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، (دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠).

٢٠- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، (عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٢١- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٢٢- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٢٣- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، (عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٢٤- ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، (دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت).

❁❁❁❁❁